

\*أثاناسيوس مانيس

## التحول السياسي في تركيا: بين القديم والجديد؟

تمر تركيا بأزمة تتعلق بتوجهاتها الخاصة بشؤونها الداخلية والخارجية وذلك نتيجة لانتقالها بين رؤية زائلة ورؤية ناشئة. إن نهاية المرحلة الانتقالية الراهنة فيها لا تمثل بالضرورة نهاية الأزمة في البلاد، ولكن على الأرجح تمثل ترسيخها أو تعميقها.

من الناحية النظرية، الرؤية هي التي تخلق الحاجة لوسيلة معينة تسعى وراء تحقيقها. إن الرؤية الناشئة في تركيا اليوم هي نتيجة للعلاقة المعكوسة بين الرؤية ووسيلة التحقيق. إن التركيز الرئيسي للقيادة في حزب العدالة والتنمية تنصب على تأسيس نظامي رئاسي مهيم، أي بما معناه، تأسيس لنظام حكم معين، وما تحاول أن تفرضه القيادة وبشكل تدريجي هي رؤية قومية ممنهجة على صناعات القرار الحاليين مقرونة بنشر خطابات وافعال قومية. إن السعي وراء هذا النمط من الحكم بإمكانه الإيقاع بصناعات القرار في الحاضر والمستقبل في دينامياتها مؤدية إلى عواقب وخيمة للبلاد ودول الجوار. إن نهاية المرحلة الانتقالية الراهنة بين الرؤية القديمة والرؤية الناشئة لا تمثل بالضرورة نهاية الأزمة في البلاد، ولكن على الأرجح تمثل ترسيخها وتعميقها.

لغاية الآن، يُمكن تحديد الأعراض غير السليمة لهذه المرحلة في حالة الاستقطاب العالية بين حزب العدالة والتنمية والأحزاب المعارضة والتوتر المتصاعد بين الحكومة وفئة كبيرة من المجتمع المدني، لاسيما بعد فشل الانقلاب العسكري في 15 تموز عندما أغلقت السلطات التركية أكثر من ألف منظمة غير حكومية، ونقابات عمال، والمنات من المؤسسات الإعلامية بدون أية إجراءات قضائية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت أجهزة الدولة في تركيا إشارات قوية لوجود حالات تحزب إما لصالح حزب العدالة والتنمية أو ضدها. وتعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦ وردة الفعل العنيفة والمباشرة من قبل حزب العدالة والتنمية في محاولة لإعادة فرض سيطرة كاملة على جميع المؤسسات مؤشراً قوياً لذلك. فضلاً عن ذلك، قام صناعات القرار في حزب العدالة والتنمية بتطوير ما يبدو على أنه سلوك خاطئ في سياستهم الخارجية تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والتي لا تبدو أنها جزء من استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية.

تطرح هذه الملاحظات الاسئلة الآتية: ماهي الرؤية الاستراتيجية المتلاشية، وكيف تعمل القيادات في حزب العدالة والتنمية على استبدالها، وماهي الآثار المترتبة لها على مستقبل تركيا؟

### رؤية استراتيجية متلاشية

من الرؤى الاستراتيجية الهامة للحكومات التركية المتعاقبة، والتي حظيت بدعم من الأحزاب المختلفة بما فيها حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري والأحزاب الكردية، هي رؤية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد وحد هذا الهدف البلاد وجمعهم حول جدول أعمال سياسي واقتصادي مشترك. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت تركيا في سلسلة من الإصلاحات في ميادين سياساتية مختلفة، بما في ذلك سيادة القانون والعلاقات العسكرية المدنية وحقوق الكرد. وفي الوقت نفسه كانت حكومة حزب العدالة والتنمية قادرة

على تعزيز مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار وتطوير علاقات تجارية قوية مع العديد منها كسوريا واليونان في إطار اتفاقيات ثنائية.

ومع ذلك، فإن توجهات الاتحاد الأوروبي نحو تركيا لا تبدو بعد الآن على أنها تُشكل أولوية للقيادات في حزب العدالة والتنمية بما في ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. على الرغم من تقلب العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية بسبب مخاوف بعض من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول انضمام تركيا كعضو كامل العضوية إلى الاتحاد ومثال على ذلك ساركوزي رئيس فرنسا، وإيضاً على الرغم من بعض التحديات القانونية بشأن الاستمرار السلس لمفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي بسبب قضية القبرص التي لم تُحل بعد، إلا أن تركيا بقيت في مدار الاتحاد الأوروبي. بدأ هذا الأمر يتغير بعد انتخابات حزيران الماضية وأكتسب زخماً أيضاً بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦.

قامت القيادة في حزب العدالة والتنمية بتنفيذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بلغتها اللادعة التي تستخدمها ضدهم. وعلاوة على ذلك، فقد قاموا بدعم الجانب العسكري ضد القضية الكردية قوياً وفعالاً مثل اعتقال النواب ورؤساء البلديات من حزب الشعب الديمقراطي. وأخيراً، الدعوة إلى اعتماد قوانين رجعية مثل إعادة عقوبة الإعدام وتمديد حالات الطوارئ أثارت انتقادات من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. ونتيجة لذلك أصدر البرلمان الأوروبي قراراً استشارياً يدعو إلى تجميد مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي حتى تتم رفع "التدابير القمعية المفرطة". وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إصدار هكذا أمر من قبل البرلمان الأوروبي مشيرةً بذلك إلى منخضات جديدة في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي.

يطرح هذا الأمر سؤالاً فيما إذا كان التصادم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا يشير إلى إختيار قيادة حزب العدالة والتنمية لسياسة تهدف إلى استبدال رؤية استراتيجية زائلة بأخرى جديدة.

### رؤية ناشئة، علاقة معكوسة

في الوقت الحالي تستثمر القيادات في حزب العدالة والتنمية رأس مال سياسي هائل في تحقيق مسألة تحويل النظام البرلماني إلى نظام رئاسي بدون ضوابط وتوازنات موثوقة. بعبارة أخرى، تريد هذه القيادات تكوين سلطة مهيمنة. ويرى الكثير من المسؤولين في حزب العدالة والتنمية بأن البلاد تحتاج أن تقبل النظام الرئاسي بحكم الأمر الواقع وشرعنته. ولتحقيق ذلك ظل حزب العدالة والتنمية يحاول أن يُقنع الأحزاب المعارضة أن تقدم دعمها للتعدلات الدستورية ذات الصلة لأنها تتطلب صوت ١٤ برلمانيين آخرين.

من ناحية أخرى، وبالرغم من المزاعم الجديدة لدققت بهجلي ضد رجب طيب أردوغان في كانون الأول ٢٠١٥، إلا أن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يُصلح العلاقات مع القيادة في حزب الحركة القومية المعروفة بالتشدد القومي. ومع ذلك، فإن عسكرة المسألة الكردية، واعتماد خطابات قومية وتراجعية قوية، مع تصريحات علنية موازية للرئيس بخصوص الحاجة إلى إعادة النظر في مزايا معاهدة لوزان لتركيا، وعزمها على إعادة عقوبة الإعدام، سمحت كل هذه الأمور لحزب العدالة والتنمية أن تلعب دوراً في نطاق حزب الحركة القومية. ومن المحتمل أن يجعل هذا من موقف حزب الحركة القومية في البرلمان خطراً في حالة إجراء دعوة مبكرة للانتخابات وفي حال تلقيها أقل من ١٠% (من العتبة الانتخابية). تبدو أن هذه الاستراتيجية قد نجحت وذلك لأن حزب الحركة القومية أصبحت الداعم الأساسي لخطة حزب العدالة والتنمية بالرغم من الاعتراضات الأولية. إلا أنه ومن ناحية أخرى، يبدو أن حزب العدالة والتنمية من الناحية الخطابية قد وقع في الفخ، حيث دعا حزب الحركة القومية حزب العدالة والتنمية أن تحفظ وعودها وتطرح عقوبة الإعدام في البرلمان.

علاوة على ذلك، وبالتوافق مع أهدافه وسياساته المحلية تصالح أردوغان مع بوتين رئيس روسيا وذلك بالاعتذار عن إسقاط طائرة روسية في ٢٠١٥ وقبول الدور الأساسي لروسيا في سوريا. يمكن أن تُعد هذه الخطوة بمثابة حركة متوازنة ضد النقد المتزايد للاتحاد الأوروبي حول سيادة القانون وحقوق الإنسان والموقف العام للقيادة في حزب العدالة والتنمية إزاء المسألة الكردية. والأهم من ذلك لانتشر في روسيا في علاقاتها مع تركيا على القضايا المذكورة آنفاً.

مع ذلك يبقى السؤال: هل أن إنشاء سلطة مهيمنة قادرة على أن تكون البديل للرؤية الاستراتيجية الزائلة لتركيا؟ هذا السؤال بلاغي إلى حد ما وذلك لأنه من الناحية النظرية فإن أوجه الحكم هي وسائل لتحقيق أهداف استراتيجية وليست بأهداف استراتيجية نفسها. ومع ذلك، أصبحت وسيلة الحكم في تركيا هي الرؤية الاستراتيجية ذات الطابع الخطابي والسياساتي المتطابق.

على وجه التحديد، سيخلق التكوين النظامي لسلطة رئاسية مهيمنة في تركيا عوائق هيكلية لأية تغييرات إيجابية ممكنة بشأن تعزيز الديمقراطية وحل المسألة الكردية. بينما تتطلب المسألة الأولى، أي الديمقراطية، تمييزاً واضحاً بين السلطة التنفيذية والتشريعية

والقضائية، فالمسألة الثانية، أي الكوردية، تقتضي بعضاً من تفويض السلطة. بالنتيجة، من الممكن أن تخلق السلطة الرئاسية المهيمنة رد فعل عنيف في أجزاء من المجتمع التركي ضد المؤسسات الرئاسية مخلقة الحاجة الى وصاية مستمرة من جانب الرئيس وأنصاره. وهذا بدوره يُترجم الى خطابات وأفعال قومية منتظمة من أجل درء الضغوطات من المعسكر الليبرالي والعنصر الكوردي. بعبارة أخرى، ستصبح حماية السلطة المهيمنة للرئيس هي الرؤية نفسها، مولدة معركة داخلية مستمرة بين العناصر المؤيدة والمعارضة، تدفع فيها البلاد الى أزمة متنامية من خلال الاستقطاب.

خلاصة القول، بدأ حزب العدالة والتنمية سواء كان راغباً أم لا بتحديد رؤية استراتيجية جديدة ذات تيار رجعي وقومي بشكل كبير وفي صراع مباشر مع القيم الليبرالية الجوهرية لسياسات الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فالرؤية الاستراتيجية الناشئة هي بقايا لاختيار القيادات في حزب العدالة والتنمية لتحويل النظام السياسي لتركيا الى نظام رئاسي مهيم. حالما تحدث التغييرات بدون أخذ اية اعتبارات باتجاه الضوابط والتوازنات وأي امكانية لتفويض السلطة فسيُصبح من الصعب جداً لحزب العدالة والتنمية إعادة عقارب الساعة الى الوراء، حيث ستكون وسيلة الحكم قد خلقت الرؤية الاستراتيجية التي تضمن بقاء الرئاسة المهيمنة في حال مرورها بالضغوطات الداخلية والخارجية حتى إن كان ذلك يعني نتائج دون المستوى الأمثل للبلاد وشعبه ودول الجوار.

للإقتباس: Manis, A. (2016) A Transitioning Turkey: Out with the Old, in with the New?, MERI Policy Brief. vol. 3, no. 21. الآراء الواردة في هذا المنشور تعكس آراء الكاتب وليس بالضرورة مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث.